الحرية والمقاومة
قراءة في مدخلين*

عبد الحليم فضل الله
2006/11/29

العلاقة بين الحرية والالتزام الاجتماعي أو السياسي علاقة اشكالية بحد ذاتها، ففي داخل كل التزام غير تعاقدي تلوح سلطات قاهرة، من النوع الذي يسلب الارادة أو يستتبعها، أو يجعل الالتزام بالتحرر الجماعي متعارضاً مع الحرية الفردية والتنوع.

في معالجة الاشكالية أعلاه، يستوقفنا سؤال مركزي: هل أن المقاومة مبادرة إجتماعية شاملة تتأسس على إرادة الجماعة، وتتخذ من المجتمع قاعدة لانتخاب خياراتها، وهي من ثم طريقة من الطرق التي يعبر من خلالها عن آماله ومطامحه؟ ... أم أنّها فعل تاريخي، راديكالي بمعنى ما، مهمتها التأثير على حركة التاريخ وإعادة إنتاج قوانينه ومساراته لتتناسب مع الغايات العليا والمثل الثابتة المستقاة من خارج المسرح الاجتماعي؟

نحن إذاً أمام مدخلين، إجتماعي واقعي، وتاريخي جذري.

بحسب المدخل الأول، يفترض أن توظف المقاومة الإمكانات الانسانية والوطنية المتاحة لتحقيق أهدافها وهي بداهة التحرير ورد العدوان، لكنها تعتمد من أجل ذلك مساراً يتسع لغاياتها الخاصة ولغايات المجتمع الأخرى، وينسجم مع وعي المجتمع لما يريد وما لايريد، للتقدم والتأخر، للتجديد والتقليد، للاصلاح والجمود...بالتالي فإنّ رؤية المقاومة لذاتها لا تكون معزولة ولا منقطعة عن رؤية المجتمع لنفسه.

المقاومة في هذا المدخل هي فعل مستمر، تسري نتائجه وتتسع لتطال مجالات لا تقع مباشرة في مرمى اهتمامها، إنها بمثابة صدمة داخلية المصدر، تشعل فتيل التغيير والنهوض

*** – نص مقدم إلى ندوة "الاسس الفكرية للحضارة الدينية والنهوض الاسلامي في فكر الامام موسى الصدر"، والتي نظمها معهد المعارف الحكمية ومركز الحضارة للدراسات الايرانية في 2006/11/29.**

العام من دون أن يكون القائمون عليها هم المعنيون حصراً بأعبائه ومترتباته. فالمسؤولية هنا تقع على عاتق القوى الاجتماعية المؤثرة، التي من واجبها استيعاب قوة التحريك الناشئة عن المقاومة وصبّها في القنوات المطلوبة.

قرار المقاومة وفق هذه الرؤية هو قرار مركّب ومتصاعد يبدأ من الطليعة المجاهدة، ويمتد ليضم إليه تباعاً فئات وشرائح أخرى، وهو لهذه الغاية يستوطن البيئة الاجتماعية السياسية الثقافية، يراعي قوانينها وأحوالها وفي الوقت نفسه يعمل على تكييفها بما يراعي تراتبية الأهداف المرسومة، فحضور المقاومة كعنصر إضافي يؤدي تلقائياً إلى اختلال في توازن العلاقات الداخلية يعمل المجتمع على استعادته عبر إعادة تنظيم نفسه.

في المثال اللبناني الناجح كان منتظراً أن يفضي المسار الداخلي الذي حقق الاستنهاض الوطني نحو الانتصار، إلى إطلاق مسار آخر نحو التقدم والنهضة، وهذا يتطلب انتقالاً من التكيّف الأولي مع مستلزمات العمل المقاوم إلى التكييف الثانوي لنتائج هذا الفعل في سياق إيجابي يراعي قواعد الاجتماع البشري ويندمج بحركة التاريخ.

المدخل الثاني بخلاف الأول، يعتبر أن المقاومة (الجهاد)، فعل تاريخي فحسب، يستجمع خيوطه من خارج الخيارات التي تعتمل في حاضر المجتمع الذي تنشط فيه، هو بالتالي صدمة خارجية المحتوى حتى ولو تولتها قوى داخلية، ومبادرة طليعية مكتفية بنفسها، تسخّر الطاقات عنوة لخدمة أغراضها الخاصة، من دون أن تراعي التسويات الاجتماعية، مع أن بعضها تطلب عقوداً طويلة وحروباً مدمرة، ومن دون أن تهتم بإمكانية تحقيق الأهداف في إطار سيرورات متدرجة. بكلمة مختصرة المقاومة في هذا المدخل فعل نخبوي مجرد، متعال على الحقل الاجتماعي، يقتصر اهتمامه على تحديات طويلة الأمد وغير مرئية من منظار آني وقريب، التعالي معناه هنا أن أقليّة ضئيلة ستفرض على المجتمع أهدافاً بعيدة إلى حد لا يمكن معه لعموم شرائحه إدراكها ولا يتيح لها تشكيل وعي جديد.

الفارق الأساسي بين المدخلين، أن الأول يندرج داخل مشروع داخلي متنوع تقع المقاومة في مركزه، وفيه يتم تكثيف الإمكانات في سبيل الهدف المركزي المنشود أولاً، وبعد التقدم في تحقيقه يتم تالياً تسييل النتائج في المجال الاجتماعي العام. المشروع هنا يتقدم باطراد، يهتم بالنتائج

القريبة والبعيدة، ويتجنب المسارات المعجّلة التي تزيد من ثقل المهمة. أما الثاني فالمجتمع بالنسبة له مجرد جسر للتقدم نحو الغايات المتعالية التي لا صلة لها بالضرورة بآماله الخاصة وغاياته الأصليّة.

وهذا ما ينعكس على فهم الحرية في كلا الجانبين، بين التعويل على سعة هامش الحرية في المدخل الأول وبين السعي إلى تقييدها والحد منها في المدخل الآخر.

وكما هو معروف اعتمدت المقاومة في لبنان المدخل الأول، بتبنيها منطقا اجتماعيا واضحاً، فكان مسارها التحريري هو نفسه الطريق الذي مرت عليه جهود الإصلاح الاجتماعي والسياسي في مواجهة التهميش والحرمان والتفاوت.

الحرية والمجتمع المقاوم العتكيف والتكييف:

لا يقتصر تعريف المجتمع المقاوم إذاً على نصرة المقاومة والالتزام بمشروعها ومدّها بالدعم اللازم حين الحاجة، فهو كما سبقت الاشارة المجتمع الذي يقوم بأمرين متزامنين: التكيّف الاجتماعي–السياسي– الثقافي مع متطلبات المقاومة، وتكييف النتائج لتصب في قنوات الاصلاح والتنمية والنهضة.

بيد أنّ التكيّف والتكييف مشروطان بوجود حيوية إجتماعية تتطلب بدورها وجود قدر كاف من الحريات.

لكن أي حرية نعني؟

إنها ليست فحسب الحريّات السياسيّة، المحدّدة في لبنان على نحو مفارق: تعزيز حرية الجماعة في مقابل السلطة والانتقاص من حرية الفرد في وجه الجماعة. هي إذاً ثمرة اختلال التوازن ما بين المجتمعين السياسي والأهلي بفعل قوة الطوائف، وهذه لم تدع مساحة وافرة لممارسة سياسية حرة فعلاً، بل حولتها إلى وسيلة تعبير سافر عن عصبيات كامنة.

من هنا أهمية تبني مفهوم الحرية الأشمل الذي يتناسب مع التكيف والتكييف المشار إليهما، ومع الحضور المتداخل للفرد والجماعة في مجتمع المقاومة. وهذا المعنى للحرية يقترب من التعريف الجوهري لها الذي قدمت المقاومة اللبنانية مثالاً متقدماً عنه، والذي يستبطن مضامينها الفلسفية والاجتماعية والوجدانية، لتكون محركاً تاريخياً بامتياز، و تحريراً للضمير الانساني أو ما

يسميه سارتر بـ"ما فوق الأنا"، وممارسة مرتبطة بمغامرة الكينونة والوجود ، والفكرة النواة التي يبنى عليها الاجتماع الانساني مفهوم الدولة السلطة (روسو)، وركناً من أركان التنظيم الاجتماعي الحديث.

ينبغي إذاً العناية بالمضامين المتعددة للحرية:

الحرية في مواجهة السلطة السياسية، وهو الفهم الذي تكرس منذ حملة بونابرت على مصر وقت اكتشف العرب والمسلمون نظاماً سياسياً يقوم على الحرية، لكنهم للأسف لم يكترثوا بجذوره المعرفية والتاريخية.

والحرية كحق فردي وفعل وجود في مواجهة سلطة النموذج المهيمن، الذي تقوم بحراسته قوى اجتماعية وأهلية مستترة ومعلنة..

والحرية كممارسة جماعية تتعلق بتأكيد الانتماء، وكوسيلة فعالة لتشديد الصراع ضد الهيمنة والتبعية من أجل بناء دفاعات حضارية فعّالة (شايغان)، سواء كان ذلك على قاعدة التفاعل وهو ما نميل إليه، أو على أساس التنابذ والمفاصلة. هناك فهم مضاد للحرية وهو الحق في الارتماء في أحضان الحضارة المركزية إلى حد الذوبان والاحتواء الكامل.

ثم إن تحديد مضمون الحرية التي نقصد يستوجب تحديداً مقابلاً للذات الحرة، أو لموضوع الحرية، هل هي الفرد أم الجماعة، الشبكات والتنظيمات المنبثقة عن حركتي الانتاج والسلطة أم الأطر المدنية والانسانية المرتبطة بفكرة الصالح العام. المجتمع المؤطر قرابياً أم المعاد تشكيله على أساس علاقات معقدة أكثر.

ما تقدم، يسمح بالقول أن الممارسة الحرة التي قام بها المجتمع اللبناني حتى غدا مجتمعاً مقاوماً، كانت في سياقين رئيسين:

الأول: الحرية في مقابل السلطة السياسية، الملاحظ هنا أن المقاومة استطاعت حراسة مجال الحرية المرتبط بها في وقت أدت فيها أحوال البلد وازماته إلى تدهور في المجالات الأخرى.

والثاني: الحرية في مقابل النموذج السياسي والاجتماعي والمعرفي، على أكثر من صعيد: في مواجهة التأويل الديني التقليدي، وفي عدم الركون إلى مسلمات الصراع مع إسرائيل، وفي

كسر احتكار الطوائف للحق بتحديد الأهداف الوطنيّة. وهنا قدمت المقاومة قراءة مختلفة لعلاقة الدين بالسياسة ممهدة الطريق أمام تقدم الفهم الإصلاحي التنويري المستلهم من القيم الدينية العليا والمشتركة على حساب الفهم العصبوي القائم على التمييز وعلى إدامة تنابذ الهويات الصغرى. وقد نجحت المقاومة في تحقيق خرق واسع لرتابة الايديولوجيا اللبنانية المبنية على الشراكة التنافسية بين المجموعات اللبنانية، وعلى تصور أقلوي لموقع لبنان وهويته ومبرر وجوده.

تسبب دخول المقاومة إلى المسرح الوطني مستفيدة من المنحى الايجابي والموسع للحرية، بإعادة النظر بنظم علاقات راكدة ، محدثة اهتزازات أثّرت على كثير مما كان يظن أنه من ثوابت ومسلمات الصيغة اللبنانية، فكانت النتيجة نشوء مجتمع المقاومة من رحم المذاهب والطوائف والفرق، لكن على غير شاكلتها، ومع أنها كانت في البداية مبادرة طليعية تولتها ثلة من لون عقائدي خاص، فقد تحولت مع مرور الوقت إلى مهمة عامة نهض مجتمع بأكمله للقيام بها، وما فتئت تتسع بفعل تحطيم القيود حتى كرست الانتصار، وغدت مظلة ورافعة لقوى التغيير الاصلاح.

إن التفعيل التام لانجازات المقاومة، وتكثيف حضور نتائجها في مشروع اجتماعي سياسي متكامل، يتطلب تعزيزاً للحريات بمفهومها الموسع، غير أنّ تحقيق هذا المشروع لا يقع على عاتق المقاومة حصراً بل يجب أن تتولاه قوى اجتماعية وأهلية قادرة على إحكام الصلة بين الانجازات الوطنية التي تحققت والتوجهات الداخلية التي ينبغي أن تبنى على أساسها.

إن تعزيز الحريات الأساسية في العالم العربي، ولدى مجتمعات المقاومة، هو اليوم مهمة ضرورية وعاجلة ليس فقط للاستنهاض السياسي والاجتماعي، بل لتكريس التوازن التاريخي مع العدو، وهو توازن مركب اقتصادياً واجتماعياً وانسانياً وثقافياً وعسكرياً...، وفي داخل هذه المعادلة يمكن التعويض عن اختلال موازين القوى العسكرية وربما السياسيّة بتقوية العناصر الأخرى؛ الإنسانية والثقافية منها على وجه الخصوص، وكلاهما وثيق الصلة بحدود الحرية المتاحة.